الفصل الاول

دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريع : المفهوم ، الاهمية ، المراحل.

اولا:- مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية

يبدا المشروع الاستثماري المقترح بفكرة استثمارية تطرا على ذهن رجل الاعمال او المستثمر ، وتمثل هذه الفكرة النواة الاساسية لسلسلة من التحليلات الوصفية والكمية التي تطرا على اتخاذ قرار بتنفيذ فرصة استثمارية معينة وان الهدف النهائي من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تتمثل بالوصول الى قرار استثماري رشيد اذ تبرز امام المستثمر عند طرح الفكرة الاستثمارية مجموعة من الخيارات او البدائل يتعين المفاضلة فيما بينها واختيار البديل الامثل.

لذا تعرف الجدوى الاقتصادية للمشروع على **انها الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع او المشروعات المقترحة التي قد تكون اما بشكل دراسات اولية (قانونية او تسويقية او مالية) او دراسات فنية وتفصيلية والتي من خلالها يمكن التوصل الى اختيار بديل او فرصة استثمارية مقترحة بحيث يتاح لصاحب القرار الاستثماري ان يتخذ قراره بما يتلاءم مع الاهداف التي يرغب تحقيقها.**

ثانيا :- اهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع

ان دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تقوم اساسا على المفاضلة بين المشروعات المقترحة وصولا الى اختيار البديل الافضل وتساعد على توجيه الاموال المعدة لاستثمار نحو الفرص او المشروعات الناجحة وتتجاوز المشروعات الفاشلة ومن هنا يمكن ابراز اهمية دراسة المشروعات من خلال الامور التالية :-

1- تساع دراسة الجدوى في تحديد الافضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية.
2- تساهم دراسة الجدوى في التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية على المستوى الوطني وتجنب هدر الموارد على المشاريع غير المجدية.

3- يتم من خلال دراسة الجدوى الكشف عن التعارض الذي يمكن ان ينشا بين فائدة المشروع على المستوى الخاص وعدم جدواه على المستوى الوطني ففي بعض الاحيان يحدث تعارض واضح بين القرار الاستثماري الناجح من وجهة نظر المصلحة الفردية وهذا القرار من وجهة نظر الوطنية العامة نظرا لاختلاف الاهداف والمعاير.

4- تشكل دراسة الجدوى الاقتصادية وسيلة عملية تساعد المستثمر على اتحاذ القرار المناسب بشان الاستثمار في مشروع معين بما يتناسب مع قدرته المالية.

5- هي وسيلة لإقناع مراكز وهيئات التمويل (المحلية ، الدولية ، الخاصة والحكومية) بتقديم وسائل التمويل المناسبة وبالشروط الملائمة.

6- ان دراسة الجدوى هي وسيلة علمية وعملية لتقييم المشروع المقترح او البدائل المقترحة وفقا لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة عن العشوائية.

7- تساعد دراسة الجدوى المستثمر سواء كان مستثمرا خاصا ام جهة حكومة على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة.

8- تساعد دراسة الجدوى على تصويب وتعديل خطط الانتاج والتشغيل على نحو يتلاءم مع الظروف المتغيرة والطارئة.

ثالثا :- مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع

تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المراحل الرئيسية التالية (**يجب ان تكون المراحل مرتبة بالتسلسل**)

المرحلة الاولى المرحلة التمهيدية :- تتضمن دراسة سريعة للبيئة الاستثمارية المحيطة بالمشروع وكذلك للأوضاع السياسية والاقتصادية والامنية في البلد عموما.

المرحلة الثانية الدراسة القانونية :- وهي مرحلة دراسة موقف الدولة من المشروع المقترح، للتعرف على التسهيلات التي يمكن ان تقدمها الدولة والقيود التي يمكن ان تضعها على نشاطه.

المرحلة الثالثة الدراسة التسويقية :- اي دراسة السوق المتوقعة وذلك بقصد التاكد من وجود سوق لمنتجات المشروع والتعرف على سياسات الممكن اتباعها ومن ثم تحديد ما يترتب عليها من تجهيزات والتزامات مالية.

المرحلة الرابعة الدراسة الفنية والهندسية:- هي الدراسة التي تحدد كل احتياجات المشروع ابتداء من اختيار موقعه المناسب ومن ثم التجهيزات والمعدات والمستلزمات الانتاجية الاخرى التي يحتاج اليها من مواد تشغيلية ويد عاملة .....الخ.

المرحلة الخامسة الدراسة الاقتصادية – المالية:- وتشمل تقدير راس المال الضروري اي تكاليف الاستثمار والتشغيل على مختلف انواعها ومن ثم تحديد مصادر التمويل كما تشمل تقدير العائد على راس المال المستثمر.

المرحلة السادسة معايير التقييم:- وتضمن احتساب ربحية المشروع وجدواه والمفاضلة بين البدائل المختلفة ثم دراسة الخطر الذي يتعرض له المشروع وتحليل حساسية المشروع اتجاه السلبية المحتملة في بعض المؤشرات الرئيسية لنشاطه.

الفصل الثاني

الدراسة القانونية او تقييم موقف الدولة من المشروع المقترح

يهتم صاحب المشروع عند التفكير في انشائه بالتعرف على موقف الدولة من انشاء هذا المشروع وكذلك سياستها اتجاه هذا النوع من المشاريع فمن المعروف ان الدولة تتدخل بصورة كاملة او جزئية في النشاط الاقتصادي وتعمل على تنظيمه ويكون هذا التدخل عندما تمتلك وسائل الانتاج كاملة او جزئية لذا تضع الدولة اطارا لعمل جميع المشروعات الاقتصادية وتحديد علاقة هذه المشروعات بالدولة والمجتمع وذلك من مجموعة من التسهيلات التي تقدمها الدولة، او مجموعة من القيود التي تضعها على نشاط المشروعات مما يؤثر ذلك على حجم الاموال المستثمرة في المشروع وعلى ايراداته ونفقاته السنوية .

اولا:- انواع الحوافز او التسهيلات

يمكن ان تقدم الدولة للاستثمارات الجديدة انواعا مختلفة من الحوافز والتسهيلات التي تأخذ اشكالات مختلفة ومنها:-

1- **الاعفاءات من الضرائب لعدة سنوات:-** تعتبر الاعفاءات من الضرائب اقدم انواع الحوافز التي تقدمها الدولة لأصحاب رؤوس الاموال لتشجيعهم على استثمار اموالهم في الصناعة وكذلك لاجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية ويقتصر الاعفاء عادةً على الضرائب المقررة على الارباح التي تحققها المشروعات الجديدة.

2- **الاعفاء من الرسوم الجمركية:-** تمنح دول عديدة اعفاءات جمركية للصناعات الناشئة وقد يكون الاعفاء شاملا بمعنى الاعفاء يمنح على الواردات من الآلات والمعدات المواد الاولية والوقود او قد يكون جزئيا وتؤثر هذه الاعفاءات في زيادة او نقصان الاموال المستثمرة وعلى تكلفة السلعة المنتجة وعلى الايرادات المتوقعة للمشروع الجديد.

3- **اعانات الانشاء- اعانات الانتاج- اعانات التصدير:-** تقدم الدولة اعانات مالية للمشروعات الاستراتيجية والتي لهام قيمة للدفاع او للاقتصاد الوطني وتعطى الاعانة

المالية عند الانشاء لتخفيض ما يقدمه المستثمر من راس المال ومن ثم خفض نسبة المخاطرة وتشكل الاعانات حافزا قويا لاجتذاب رؤوس الاموال الى مشروعات معينة وتعطى الاعانة بعد تشغيل المشروع على اساس مبلغ سنوي ثابت للمشروع ككل او قد تعطى الاعانة في شكل مبلغ من المال على الوحدة المنتجة وتعطى هذه الاعانة لتغطية الفرق بين تكاليف الانتاج وثمن السلعة في السوق المحلية وقد تمنح الدولة اعانات على المبيعات في الاسواق الخارجية وتسمى في مثل هذه الحالة **اعانات التصدير** وذلك لتحقيق عدت اهدف منها:-

أ- فتح اسواق جديدة.

ب-زيادة حصيلة الدولة من النقد الاجنبي.

ت-تنشيط الصادرات من سلع معينة الى الاواق الخارجية.

4- **فرض الرسوم الكمركية على الواردات او زيادة المفروض منها:-** تفرض العديد من الدول رسوما جمركية على عدد من السلع المستوردة التي تنتجها الصناعة المحلية وتعتبر هذه الرسوم بمثابة اعانة يدفعها المستهلك المحلي للصناعة الناشئة او فرض الرسوم على السلع المنافسة يعني السماح للمنتج المحلي ببيع سلعته بأسعار اعلى فضلا عن انها تهدف الى حماية الصناعات الناشئة.

5- **المنح العينية للمشروعات الجديدة (الاراضي والمباني) :-** قد تعطي الدولة للمشروع الجديد قطعة ارض من املاكها وذلك بدون مقابل او لقاء مبلغ رمزي ويؤدي منح الارض الى تخفيض حجم الاموال المستثمرة في المشروع وبالتالي الى خفض مستوى المخاطرة فالحصول على قطعة ارض في منطقة فيها المياه والكهرباء وامدادات الوقود والسكك الحديدة والطرق المعبدة..... الخ يؤدي الى توفير الاستثمارات الضرورية لتامين هذه المستلزمات.

6- **انشاء شبكة موصلات وتقديم الانشاءات اللازمة لتوفير الوقود.**

7- **تأخذ الدولة على عاتقها تكاليف تدريب العاملين.**

8- **تقديم ضمانات للقروض التي تحصل عليها المشروعات الجديدة :** وذلك من خلال تحمل جزء من الفائدة المطلوبة على هذه القروض وكذلك تامين القروض الميسرة خصوصا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

9- **انشاء مركز للأبحاث والاستشارات:-** مهمتها تقديم الخدمات للمشروعات الجديدة مجانا.

10- **ضمان الحد الادنى من الايراد والارباح :-** حيث تتعاقد الدولة مع المشروع الجديد على شراء جزء من منتوجه.

11- **تقديم اعانات لتنمية الصناعات :-** التي تقدم الخدمات الاساسية للمشروعات الجديدة.

ثانيا:- انواع القيود

ومن جهة اخرى يمكن ان تضع الدولة بعض القيود على تنفيذ المراحل المختلفة للإنشاء والتشغيل وتؤثر بالتالي على راس المال وعلى كلفة التشغيل ومن بين هذه القيود.

1- تفرض قيود على الاماكن التي يمكن بناء المشروع فيها (مستلزمات حماية البيئة)

2- تحديد موصفات معينة للبناء (متطلبات سلامة السكان القربين من موقع المشروع وسلامة العمال داخله ..... الخ).

3- قد تشترط الدولة عدم تقديم اي نقد اجنبي للإنشاء بحيث يتحملها المشروع نفسه.

4- **وضع مواصفات معينة للمواد الاولية** خصوصا تلك التي تدخل في انتاج المواد الاولية.

5- وضع قيود على تشغيل العمال (تحديد ساعات العمل).

6- تامين الشروط الصحية (تامين ظروف لحماية العمال من الحوادث اثناء العمل).

7- **الالتزام بقوانين العمل** (الحد الادنى للجور ، ساعات العمل الاضافية اللازمة).

8- فرض قيود على توقف المشاريع عن العمل .

9- تحديد اسعار المنتوج النهائي ومواصفاته.